مسالك الأزمة و سبل الإصلاح في العالم العربي:

الأمريكيون اوصلوا الشيعة الأصوليون للحكم ... و ليس مستغربا أن يغيروا موقفهم من «كفاية» و «حماس» العالم العربي بحاجة لنقاش حول سبل الإصلاح.. و غطرسة القوى العظمى شجعت صعود التيارات الأصولية

الأمير هشام بن عبد الله العلوي*

حرك غزو واحتلال الولايات المتحدة العراق ساكن تيارات جيوسياسية قوية مفاجئة، رجت الشرق الأوسط وتجاوزته إلى مناطق أخرى. ومن ضمنها دينامية الدمقرطة والإصلاح التي انطلقت في العالم العربي، دينامية أصبحت الإدارة الأمريكية تلوح بها كسبب رئيسي لتدخلها، وأيضا كنتيجة تسعى إلى تحقيقها عبر وجودها في المنطقة.

يستند هذا التعليل المتأخر إلى الانتخابات العراقية والأحداث الأخيرة بلبنان. يبقى أنه من الصعب أن نطمئن إلى هذه المظاهر؛ فالدينامية الحقيقية أكثر تعقيدا مما يبدو على السطح، دع أن السياسة الأمريكية بما تخلفه من آثار متناقضة كل التناقض تشكل أحد سبل الإصلاح الثلاثة الممكنة، إلى جانب سبيلين آخرين، يمكن أن ننعت أحدهما ب «الإسلامي» والآخر ب «المحلي التقدمي».

لننظر الآن في خصائص وآفاق خيارات الإصلاح المختلفة هاته.

لا أحد يجهل الأسس النظرية التي ينبني عليها المشروع الأمريكي. فالحرب في العراق هي نتيجة سنوات عديدة لعملية فكرية وسياسية مكثفة تقودها مجموعة صغيرة من المحافظين الجدد. وتستقي هذه المقاربة مبادئها الأساس من مؤلفات ومقالات وخطابات مفكرين من قبيل نورمان بودوريتز و ريتشارد بيرل و دافيد فروم و برنار لويس وفؤاد أجمي وعالم السياسة الجديد والمنشق السوفياتي السابق ورجل السياسة الإسرائيلي ناتان شارانسكي. وهم يرددون جميعا نفس اللازمة ومفادها أن العالم العربي يعيش في وضعية انحطاط دائمة، مردها إلى نقائص المجتمعات العربية ثقافيا ونفسيا ودينيا، والى «العقل» العربي أو الإسلامي، وتولد هذه العيوب عنفا إرهابيا لا ينفك يتفاقم، مهددا أمريكا

والعالم، وهو يشكل عقبة كأداة في وجه الدمقرطة، بوصفها الدواء الوحيد لهذه الشرور لأن «الديمقراطيات لا تشن الحرب ضد الديمقراطيات الأخرى». هكذا، وإزاء شبح العنف الإرهابي الذي قد يستعمل في أية لحظة السلاح النووي، لا يمكن لأمريكا أن تنتظر إلى أن يصلح العالم العربي نفسه بنفسه. عليها إذن أن تتحرك بسرعة لتغير «مسار التاريخ» في العالم العربي الإسلامي، تحدوها الرغبة في تخليص هذه المنطقة من عيوبها والدفع بها على طريق الديمقراطية. وبوصفها زعيم العالم الذي لا ينازعه أحد مكانته، عليها أن تتحرك وحدها عن طريق القوة، إذا دعت الضرورة إلى ذلك – والظاهر أن لا مناص من السلاح.

إن رؤية المحافظين الجدد صريحة وجريئة، رؤية أقرب إلى ولسونية اليمين، ويبدو أن لها ما يكفي من القوة الفكرية والتماسك لتجتذب الكثيرين. كما أن هذا التصور الذي ينطلقون منه هو أيضا تبشيري وطوباوي. ويمتلك مفهوم «الديمقراطية» المجرد الذي ينبني عليه هذا التصور وظيفة بلاغية تتمثل في إعطاء مبرر لا مبرر بعده لما تقوم به أمريكا من أفعال، تقريبا على غرار الوظيفة التي كان يؤديها سابقا مفهوم «الاشتراكية» بالنسبة إلى الاتحاد السوفييتي. وضمن هذه المقاربة، لا تصبح الحرب العراقية مهمة لما ستقدمه لهذا البلد من خير عميم فحسب، ولكن أيضا لأنها ستثبت الدعائم المفضية إلى إنشاء إطار مرجعي جيوسياسي في المنطقة وفي العالم بأسره. وهي كذلك تضع أسس نظام شامل جديد للأمن والإصلاح، يأتمر بأوامر واشنطن، نظام يزعم أصحابه أنه في مصلحة الجميع وخاصة العالم العربي السادر في جهالته.

مشروع المحافظين الجدد

أيا كانت الطبيعة الأولية لحرب العراق ضمن مشروع المحافظين الجدد الكبير، فإنها تمثل انتقالا نهائيا من المفاهيم المجردة الكبرى من قبيل «الشر» و«الديمقراطية» إلى مشروع ملموس يقوم على غزو بلد واحتلاله وتغيير مصيره. وهي تعطي أيضا الدليل على وجود تصور يجر معه عواقب وخيمة إنسانيا وسياسيا.

لم يكف التيار المحافظ الجديد عن تقديم الوعود بتحقيق انتقال سريع نحو دولة عراقية متحررة من الاحتلال، ومستقلة، وموحدة، وعلمانية، وديموقراطية، على اعتبار أن إقامة مثل هذه الدولة هي المخرج الوحيد الذي سيمثل «نجاحا» وفق الأجندة التي وضعتها أمريكا لتدخلها في المنطقة، وفي الوقت نفسه سيقدم نموذجا للدمقرطة في الشرق الأوسط. ولكن عوض ذلك، أدت حرب العراق إلى تحويل هذا البلد إلى فضاء مأساوي، يتكدس فوق أراضيه آلاف القتلى من الجنود، وعشرات الآلاف من الضحايا المدنيين العراقيين، وتنتشر فيه غرف التعذيب، وتدمر فيه مدينة بكاملها وقد تحولت إلى معزل مراقب المداخل، ويفتقر إلى بنيات تحتية مدنية تضمن التزود بالماء والكهرباء والغاز. بعبارة أخرى، تسببت هذه الحرب في خلق مجتمع مدمر مهدد بالحرب الأهلية، مجتمع أصبح «معملا» لصنع الإرهاب الدولي، بشهادة أكبر أجهزة الاستخبارات ومنها الوكالتان الأمريكية والبريطانية.

يبدو لي أنه ليس من قبيل المغالاة التأكيد أن أغلب الملاحظين السياسيين المتبصرين في هذا العالم يرون أن هذا المآل يمثل فشلا ذريعا، إن لم يكن جريمة. ولا يمكن تداركه أو تبريره بأي سيناريو يمكن أن نتصوره في النهاية محققا الإصلاح والدمقرطة على صعيد المنطقة، سيناريو يفترض أن يظهر، «في نهاية المطاف»، من رحم دوامة العنف المتفاقم الذي يظل الحقيقة الوحيدة التي تتراءى لنا حاليا في المستقبل القريب.

مؤخرا أصبح المحافظون الجدد يجيبون على هذه التحليلات قائلين: «صحيح، ولكننا أجرينا الانتخابات !» إن انتخابات شهر كانون الثاني (يناير) تنسف في نظرهم من الأساس هذه الأحكام القاسية الصادرة في حقهم. هكذا نجد أحد كبار منظري المحافظين الجدد يحيل على «المشاركة الشعبية العظيمة» التي «أعادت السلطة إلى 80% من الشعب العراقي ممثلة في الشيعة والأكراد» ويشير أيضا إلى التطورات اللاحقة في لبنان، مستشهدا بالزعيم الدرزي وليد جنبلاط الذي صرح أن: «مسلسل التغيير هذا انطلق عقب الاجتياح الأمريكي للعراق ... عندما رأيت الشعب العراق يصوت، قبل ثلاثة أسابيع .. ثمانية ملايين شخص .. كان ذلك إعلانا عن ميلاد عالم عربي جديد». وينتهي ذلك المنظر إلى خلاصة رددتها بعد ذلك العديد من وسائل الإعلام الأمريكية، مفادها أن الانتخابات العراقية تشكل

«محطة تاريخية حاسمة» تدل على أن «أمريكا صادقة في تشبثها بالديمقراطية، من أجل الديمقراطية، وعبرها». وفي نظره أن الانتخابات «تبرر» قطعيا ليس فقط الاجتياح الأمريكي للعراق، ولكن أيضا «مذهب بوش برمته.. المقابل الأمين للسياسة الخارجية المحافظة الجديدة»

لن يفوت الملاحظين الذين لا يثقون في هذه التصريحات الوقوف عند الملاحظة الآتية التي أدلى بها رئيس تحرير «بيروت دايلي ستار»: «لم أسمع أبدا الفكرة القائلة إن اللبنانيين استوحوا تحركاتهم من حرب العراق إلا على لسان وليد جنبلاط»؛ كما أن على هؤلاء الملاحظين التمعن في قول أحد الأساتذة الذين يدرسون بالجامعة الأمريكية ببيروت: «الناس هنا يريدون المحافظة على ديمقراطيتهم، ولا يريدون ابتداع ديمقراطية جديدة. وهم يسعون إلى تحقيق ذلك بطريقة سلمية. ولا أظن أن الوضعية بالعراق تمثل نموذجا يحتذى به في الممارسة السلمية» .

لقد لاحظنا في مناسبات عديدة كيف أن الذين ظلوا محرومين من حقوقهم الديمقراطية عقودا من الزمن، يتشبثون بحقهم المكتسب في التصويت، وخير دليل على ذلك الانتخابات العراقية. بيد أن الانتخابات ليست شرطا كافيا لإقرار الديمقراطية، فالظروف التي تمر بها الاستحقاقات ومحتواها هما أيضا ضروريان لندرك كيف أن الانتخابات تساهم في المسلسل الشمولي للتطور الديمقراطي .

ولن يفوت هؤلاء المرتابين في التصريحات الأمريكية التذكير أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تكن تريد إجراء الانتخابات بالعراق، وأنها أرغمت على ذلك من قبل آية الله السيستاني، وأن تلك الانتخابات فازت بها أحزاب وعدت ناخبيها بانسحاب الأمريكيين، وأنها أجريت – وهو أمر ربما ستكون له عواقب وخيمة - في غياب شبه كلي للسنة. وحسب إحصائيات رسمية فإن نسبة «المشاركة العظيمة» بلغت 58% من الناخبين المسجلين (لا الذين يحق لهم الترشح)، ولم تتجاوز2% في المناطق السنية. لم تكن هذه الانتخابات إذن نتيجة جهود مستميتة من الأمريكيين لإقرار الديمقراطية ولا كانت طلائع تبشر بقرب تحقق الاستقرار بالعراق. وكما يقول أحد المعلقين: «ليست الحكومة هي التي تحقق الاستقرار، بل قبول أوسع الشرائح بشرعية تلك الحكومة». وأغلب الظن أن السنة لن يعترفوا بشرعية انتخابات استغلها الشيعة على حسابهم لتثبيت مواقعهم .

هل حدث منعطف تاريخي بعد الانتخابات؟

وتأتي الأحداث اللاحقة من قبيل تنامي التمرد، وتسلم حكومة غير شرعية السلطة، وظهور ميليشيات دينية، وتزايد قوة زعامة شيعية وطيدة الصلة بالأصولية الإيرانية، لتبين أن الفكرة القائلة إن الانتخابات شكلت منعطفا تاريخيا حاسما في الطريق نحو الديمقراطية الليبرالية لا تصمد أمام الحجة والدليل؛ كما أن تلك الأحداث تعمل على عرقلة توسع السياسة الأمريكية. وهذه التطورات أدت أيضا إلى التخفيف من غلواء ذلك الاعتقاد الساذج أن التأويل الذي قدمه المحافظون الجدد للانتخابات بنبرته المظفرة الجذلانة قد صدقه الناس عفويا دون عناء. تدل على ذلك التصريحات الآتية لمسؤول أمريكي رفيع المستوى: «إن الأهداف التي كنا نسعى إلى تحقيقها لم تكن أبدا واقعية .. ونحن نوجد الآن في قلب مسلسل آخر.. تتلاشى معه هذه اللاواقعية التي سادت في البداية».

وسيتذكر المرتابون أخيرا - وهم يتساءلون إن كانت الانتخابات حقا منعطفا «تاريخيا» نسيج وحده، أو أنها لا تعدو أن تكون آخر تجل ضمن مسلسل «الانتخابات - الاستعراض» الذي اعتدناه - أنه سبق لنا أن سمعنا إلى أي حد أصيب «الموظفون الأمريكيون بالدهشة والتأثر وهم يرون نسبة المشاركة العالية... رغم الحملة التي يقودها الإرهابيون لخلق الاضطراب في عملية التصويت». حينها كانت نسبة المشاركة عظيمة حقا 83% حدث ذلك سنة 1967 في فيتنام .

تعطي القوة المتنامية للأحزاب الشيعية الدليل على الطابع الفاوستي للميثاق الذي عقدته الولايات المتحدة الأمريكية مع رجال الدين الشيعة المحافظين، إذ من البديهي أن الروابط التي تشد هذه الفئة إلى إيران متعارضة والتطلعات الديمقراطية للمشروع الأمريكي. ونجد أن أمريكا تلقي بكل ثقلها لتوجه المفوضات الجارية حول الدستور، ذلك أنها تسعى بكل ما أوتيت من قوة لتفادي توقف تلك المفاوضات، كما أنها تخشى أن يتم التوصل إلى حل يتعارض ومصلحتها فيما يخص مسألتين يعدان الأكثر إثارة للجدل وصراع المواقف، وهما الفدرالية والدور المنوط بالإسلام. ولا ننس أن الشيعة المسيطرين سياسيا، والأكراد المستقلين فعليا، والسنة القلقين على مصيرهم، كلهم يتبعون برامج متعارضة جذريا، أولا حول الوحدة الوطنية، أو الحكم الذاتي الجهوي، وثانيا حول مكانة الشريعة وطنيا، رغم أنه من الأكيد فيما يبدو، أن على الدستور أن يمنح «دورا مهما للدين في الدولة». وقد أفلح التيار الأصولي في تثبيت وجوده محليا في مناطق شيعية مثل البصرة، حيث نعم البريطانيون بهدوء نسبي عبر السماح بإقامة نظام اجتماعي أصولي متشدد. وأصبح بعض الشيعة يقترحون إنشاء جهة تتمتع بالحكم الذاتي خاضعة لقوانين تتماشى وتأويلهم الخاص لقوانين الشريعة، وهو احتمال سيجد الأمريكيون صعوبة جمة في منع تحققه. نحن إذن أمام حاكمين هما جورج بوش وأنطوني بلير يزعمان أنهما يحاربان «إيديولوجية الموت» التي تعتنقها الأصولية الإسلامية، بينما يساهم جنودهما في مأسسة تلك الإيديولوجية في العراق. وكما عبر عن ذلك مسؤول أمريكي: «كنا خططنا لإقامة الديمقراطية، وهانحن ندرك أننا نتجه تدريجيا إلى نوع من النظام الجمهوري الإسلامي».

إن المشروع الأمريكي للدمقرطة يتداخل بطريقة معقدة ومتناقضة وأولوياته الأخرى المتمثلة في بسط هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة. كما أن هذا المشروع يجد نفسه في مواجهة مماثلة ضد فاعل قوي آخر يطمح هو أيضا إلى تطبيق مشروعه لإصلاح المنطقة، وهو التيار الإسلامي.

و الجميع يعرف أن تاريخ الشرق الأوسط تميز ردحا طويلا بصراع محتدم بين ضغوط الدول الأوروبية وسعيها إلى بسط نفوذها في المنطقة، واستماتة العرب للمحافظة على استقلالهم وحقهم في تقرير مصيرهم. وتمحورت الصراعات حول البترول، وزادتها تأججا ظروف الحرب الباردة، ونشوء دولة إسرائيل. وقد نصب التيار الإسلامي نفسه حاملا لراية النضال في المنطقة، وزعيما للمقاومة المتصدية للهيمنة الغربية، وهو الموقف الذي ظل دائما مرتبطا بتيارات إيديولوجية أخرى كالقومية العربية والاشتراكية. ورغم مظاهر الصراع الحالي بين الولايات المتحدة الأمريكية والغرب عموما من جانب، و«الأصولية» والحركات الإسلامية من جانب ثان، فإن هذه الأطراف ظلت دائما متعايشة، بدرجة أو بأخرى. والدليل على ذلك، أن الولايات المتحدة تربطها علاقة صداقة وطيدة بالمملكة العربية السعودية رغم أن هذه الدولة تعد أكثر الدول الإسلامية محافظة. أما علاقة الولايات المتحدة الأمريكية بإيران فقد كانت طبعا متوترة أكثر، حيث ان كل طرف يلقي بالمسؤولية على الطرف الآخر، فالإيرانيون لم ينسوا الدعم الأمريكي للشاه، والأمريكيون ما زالوا يتذكرون أزمة الرهائن التي طالت قبل أن يصل الطرفان إلى حل. وفي الجزائر، غض الغرب الطرف عن الإلغاء التام للانتخابات الديمقراطية، حتى لا يتمكن الأصوليون من الوصول إلى سدة الحكم. وفي تركيا، قبل مع ذلك فوز حزب إسلامي أكثر«اعتدالا» في الانتخابات، رغم أن حكومته رفضت المشاركة في الخطط العسكرية الأمريكية الرامية إلى اجتياح العراق. ويقدم محمود ممداني في كتابه «المسلم الخير، المسلم الشرير» تحليلا مهما لهذه المواقف الانتقائية من الإسلام السياسي. والواضح أن السياسة الأمريكية في المنطقة لم يكن يوجهها الرفض الصارم المبدئي للأصولية، أو دعم الديمقراطية، قدر ما كانت محكومة بحساب دقيق لمصالحها سعيا إلى تثبيت هيمنتها.

مؤخرا، شرعت الولايات المتحدة الأمريكية في تجريب خطة جديدة. فقد أعربت عن إرادتها في التخلي عن سياسة الأمر الواقع التي كانت تفضل التعامل وفقها مع بعض حلفائها الأساسيين. ورد ذلك على لسان كوندوليزا رايس التي وعدت بتغيير جذري لسياسة أمريكية دامت ستين سنة، سياسة كانت تهدف إلى«تحقيق الاستقرار على حساب الديمقراطية ...دون أن تحقق أيا منهما». وسيتلقف البعض حرفيا هذا الالتزام من قبل رايس وإدارة بوش التي هي «تجسيد لنزعة المحافظة الجديدة الحاكمة»، تجاه المثال «الكوني» «للديمقراطية في ذاتها ولذاتها». هكذا، ستقبل الولايات المتحدة الأمريكية، كما تستنتج ذلك هذه الفئة من منطوق ذلك الالتزام، فوزا ديمقراطيا للإخوان المسلمين بمصر، ولأنصار أسامة بن لادن بالعربية السعودية، ولحزب الله بلبنان، وحماس بفلسطين، وأيضا

للأصولية الشيعية بالعراق. والبعض الآخر سيؤكد وجود تناقض في الموقف الأمريكي انطلاقا من تحليل ما يترتب عن ذلك الالتزام: «إن العالم العربي يصبو إلى بعض من هذه الديمقراطية البهية البراقة التي ننعم بها، إنه يريد أن يتمتع ببعض الحرية..بيد أن العديد من العرب يرغبون في التحرر من وجودنا ومن جيوشنا ومن تأثيرنا.. وسينتهي الأمر إلى أن يحققوا مبتغاهم».

يتعلق الأمر بمشكل حقيقي يفرض نفسه إلى حد أن بعض المدافعين عن الرئيس بوش عبر عن «يأسه» مما سماه «الانحراف الديمقراطي» الذي عرفته «الحرب ضد الإسلام القتالي». ولا غرو في ذلك، إذ من الصعب أن يفهم لماذا وكيف سيعتمد موظفو الإدارة الأمريكية إستراتيجية «الديمقراطية لذاتها» نظرا للتناقضات التي تنتج عن التحركات وبنية المصالح الأمريكية، وعنف الوقائع ميدانيا. والواضح أننا أمام إستراتيجية ستؤدي إلى نتائج مناقضة للمصالح الأمريكية. ولربما يكون هؤلاء الموظفون مخطئين وعاجزين عن تبين هذه التناقضات، وربما يحسبون أنه سيكون ممكنا، بل أمرا يسيرا هينا التخلص من الإسلاميين المتطرفين بعد أن يستلموا السلطة؛ وربما يتعلق الأمر بآخر تقرير علني ومعقلن عن سياسة لا يمكنهم الاعتراف بأهدافها الحقيقية، أوتراهم يجهلون هذه الأهداف. و إن بعض الملاحظين الذين لا يخفى عليهم مقدار التأثير الذي يمارسه الليكود على السياسة الخارجية للمحافظين الجدد، قد ينتابهم الشك، وهم يعاينون كيف أن بلدا عربيا وقوة إقليمية يدمران، في أن مواصلة سياسة إضعاف وزعزعة استقرار البلدان العربية، وان أدت إلى تنامي الأصولية، تشكل جزءا من هذا البرنامج.

يجب أن ينظر إلى غموض سياسة إدارة بوش كآخر مثل يدل على التنافر الحاصل بين النوايا التي تحرك هذه الإدارة والقيم التي تدافع عنها من جانب، والأعمال والمصالح الأمريكية من جانب ثان. وقد سبق أن رأينا كيف أن الإدارة الأمريكية تنازلت عن التغني بلغة «حقوق الإنسان»، عندما وصل إلى الحكم بعض الزعماء الدينيين الأصوليين. وبما أن الأمريكيين هم أنفسهم من أوصل بعض الحكام الأصوليين الشيعة إلى الحكم، فليس من المستبعد أن نراهم يبدون مرونة أكبر في موقفهم «المعادي للأصولية». وقد تقودهم نفس الدوافع إلى تغيير موقفهم في حالة ما وصلت إلى الحكم في بلدان أخرى بعض الحركات مثل «كفاية» أو حماس. آنذاك، قد تعمد الولايات المتحدة الأمريكية إلى عقد مواثيق استقرار«مضادة للأصولية» مع نخب استبدادية. هكذا ينتهي الأمر بالديمقراطية الليبرالية المؤسسة على الحق والقانون، إلى أن تحتل مكانة ثانوية، تحت ضغط الإكراهات السياسية التي يقتضيها السعي إلى بسط هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.

موقفنا من الجهاديين

ومهما يكن التباس موقف الغرب من التيارات الإسلامية والديمقراطية، فإننا نجد أنفسنا، نحن العرب والمسلمين، أمام مهمة ليست أكثر سهولة ووضوحا، ألا وهي تبيان موقفنا من هذا الموضوع. توجد في نظرنا أشكال عديدة من «الأصولية» في العالم الإسلامي، وكل توجه يعلن أنه يقيم علاقة حقيقية وبسيطة بالإسلام، مع أنها في الواقع علاقة معقدة ويشوبها التناقض. وأغلب هذه التيارات ذات توجه سلمي ويتميز تاريخها بالركون إلى نوع من «الطمأنينة» السياسية التي تشجع الإصلاحات الفردية والاجتماعية باسم المبادئ الإسلامية. وبعضها يؤمن بالفعل النضالي سياسيا. وهي تعتبر الفساد والحكم الفردي المطلق رديفين للعلمانية والردة. وتنادي بالإصلاح عبر العودة إلى الإسلام، إما عن طريق تسلم الحكم مباشرة، أو خلق أرضية إيديولوجية وسياسية تشكل المهاد نحو تحقيق هذه الأهداف. وقد نشأ في أوساط زمرة من المسلمين الغاضبين نوع جديد من الإسلامية، وهم الجهاديون الذين يعتبرون المجتمعات الإسلامية مجتمعات محكوم عليها بالفساد لأنها تبنت قيم الزندقة والعلمانية الغربية. ويخوض الجهاديون حربا ضروسا لإعادة بناء الأمة وتطهيرها. ويعتمدون إستراتيجية تتجاوز الحدود القطرية ويستغلون بدهاء كبير التوترات التي تعصف بالجاليات الإسلامية بأوروبا. ومن سخرية الأقدار أن المسلمين الذين عاشوا في الغرب هم أول من يروج لهذه الإيديولوجية.

وتخلط الأصولية في تحركاتها الرامية إلى فرض إيديولوجيتها، بين الدين والقضايا الطبقية والثقافية ضمن علاقة معقدة بالمجال السياسي. وفي أغلب البلدان العربية تعيش الفئات الشعبية في فقر مدقع، ممزقة نفسيا بفعل القطيعة مع القيم التقليدية، حانقة أمام وعود العولمة التي لم تتحقق، يائسة أغلب الأحيان ولكن دون القدرة على الهجرة، ترى بأم عينيها أمامها نخبا، وان كانت قليلة العدد، فإنها تنعم بالأسفار وتسبح في نعيم نمط عيش غربي كوني. وتجد التيارات الأصولية في هذه الوضعية أرضا خصبة لنشر أفكارها، خاصة في غياب بديل إيديولوجي مقنع محكم البناء. وهذا يدل أيضا أن إمكان الدمقرطة الحقيقية يعني الأسلمة في كثير من الأماكن.

يمثل التداخل بين الدين والسياسة والديمقراطية في ديننا مشكلة معقدة وعويصة. وبإمكاننا أن نعالج هذه القضية، بل إننا بصدد معالجتها عبر النقاش سعيا إلى استخلاص العبر من التجارب الماضية. ففي الجزائر، ولد الصراع المرير بين الحزب الوحيد والأصوليين الداعين إلى العنف أزمة حادة في مفهوم الحكامة الديمقراطية. وقد تحسنت الوضعية هناك، ولكنها لم تحل نهائيا، كما أنها تمثل نموذجا سيئا لا أحد يرغب في تكرار تجربته. وفي تركيا، يواصل حزب إسلامي معتدل اعتماد إستراتيجية مرنة قادته إلى الفوز في الانتخابات الديمقراطية. و قد نجح في فرض احترامه ضمن نظام ديمقراطي، عبر التعايش مع الأحزاب العلمانية ومع الجيش، أكبر حام للعلمانية التي أقامها مصطفى كمال. وفي إيران، رأينا شعور التذمر يزداد قوة أمام استمرار الأصولية الشيعية في الحكم ردحا طويلا من الزمن، ومع ذلك، ما زالت هذه الفئة تحظى بدعم شعبي كبير، يغذيه مؤخرا اللجوء إلى شعارات قومية وشعبوية.

كل هذه القضايا تنبع من واقعنا وتهمنا نحن أساسا. ولربما كنا مغالين في تقدير الإيديولوجيات التي تتقوى بالقرآن. ومع ذلك، علينا أن نواجه بصراحة وفعالية هذه القضايا، دون الإخلال بالاحترام الواجب تجاه تقاليدنا الخاصة وثقافتنا. ففي بلدي المغرب، واصل الملك محمد السادس سياسة إصلاح شجاعة لتحديث مدونة الأسرة، صامدا في وجه معارضة شديدة قادتها تيارات إسلامية نجحت في إسكات صوت العديد من الأحزاب العلمانية. مما يدل على أننا سنجد دائما في بلداننا الطاقات والموارد اللازمة لمواجهة التحدي الأصولي.

فلأبين موقفي بوضوح: أنا من أنصار سياسة معتدلة، تقدمية، إدماجية، مفتوحة في وجه كل المواطنين تقبل تعايش تصورات مختلفة لمكانة الإسلام في الحقل السياسي. وإذا كنت أؤمن أن العلمانية لا تشكل ضمانة ضد الفساد والسياسات الوطنية الرجعية، فإنني أعارض كل أشكال الحكم الديني، لأنها لا تتوافق وتطور ثقافة سياسية سليمة وديموقراطية. وكما يجب الفصل بين المجالين الديني والسياسي، يجب أيضا الابتعاد عن سياسات «تعاقب» المتشبثين أكثر بالدين، بالمنع من التعليم والحياة العامة. وفي نظري، يجب أخيرا أن تحل هذه القضايا في إطار دستوري وديمقراطي وعبر نقاش تقبله جميع الأطراف في جو من التفاهم والصراحة. صحيح أن هذا الأمر يتطلب ضمانات مؤسساتية كافية، ولكني أعتقد أنه في شروط تتحقق فيها العدالة السياسية ويمارس فيها الفصل بين السلط، فإن التيارات الإسلامية يمكنها أن تندمج اندماجا تاما في الحياة السياسية. فلا يكفي أن نخشى الحركات الإسلامية كقوة قد تؤدي إلى زعزعة الاستقرار، يجب أن ندرك أنها تشكل تيارا يمكن أن يتغير عبر الاندماج في المسلسل الديمقراطي. لكم هو صعب النقاش المنصب على الإسلامية والديمقراطية في مجتمعاتنا، ذلك أنه بمجرد ما ان يطرح هذا الموضوع، تتسرب في ثناياه مشاعر الحنق ضد الظلم المتفشي، وضد سياسة الكيل بمكيالين في فلسطين والعراق، وصورة «الحرب ضد الإرهاب» المؤرقة، والأفكار المسبقة حول الإسلام، مما يؤدي في النهاية إلى خليط متفجر. إن القضية ليس مردها فقط إلى درجة رضا العرب عن واقعهم، إنها ناتجة أيضا عن غطرسة القوى العظمى في الغرب التي شجعت صعود حركات أصولية أكثر فأكثر جذرية. إن العالم العربي بحاجة إلى نقاش داخلي حول السبيل اللازم إتباعه الإصلاح والدمقرطة وإعادة تشكيل متدرج لصورة الإيمان وعلاقته بما هو سياسي. ونحن نتفهم الاهتمام الذي يبديه أصدقاؤنا عبر العالم بمثل هذه النقاشات، كما لا ننكر عليهم حقهم في تشجيع ما يعتبرونه بدائل أكثر سلمية وديمقراطية. ولكننا لا نقبل ولن نقبل أن تقوم أية دولة بحل هذه القضايا بالقوة، فالديمقراطية لا يمكن أن تستنبت في المجتمعات العربية والإسلامية إلا إذا رسخت جذورها هناك ونمت من الداخل. يكفي أن نتأمل الأحداث الأخيرة بإيران، حيث أدت التهديدات الأمريكية إلى فوز مفاجئ، ولكن ديمقراطي، لمرشح محافظ . ففي هذه الحالة، ضاعت فرصة إبعاد بلد عن الأصولية، لتنتج رد فعل قوميا. وفي بلدان أخرى، نجحت أحزاب مثل

حماس وحزب الله في خوض المقاومة الوطنية تحت راية الإسلام، هكذا نراها هي أيضا تحقق الفوز في الانتخابات. أما العراق، فقد أصبح دون نقاش الرحم المولد لعدد لا حصر له من التيارات الأصولية. لا أعتقد أن الأصولية ليست السبيل المنشود إلى الإصلاح أكانت منفردة أو مندرجة في أي شكل من أشكال تآلف والديمقراطية أو القومية. ومع ذلك أخشى أنه طالما ظلت تعتبر الشريك الوحيد للديمقراطية أو القومية، كما هو الحال في كثير من الأحيان، فإنها ستفرض نفسها كمعبر لابد أن نجتازه في طريقنا - وقد امتدت حينئذ واستطالت - نحو المجتمع التقدمي.

وهذا لا يمنع أن اهتمام هذه الدولة أو تلك بمصير دولة أخرى، والوقوف بجانبها ينبغي أن يكونا متبادلين، ومندرجين في إطار حوار بين الطرفين. فمن حقنا نحن أيضا أن نهتم ببعض النقاشات الكبرى التي تدور في بلدان صديقة، حتى نعمل على تشجيع ما نعده خيارات أكثر نفعا وأكثر احتراما للقيم الإنسانية. و يهمنا أيضا أن نرى الطريقة التي تحل بها هذه القضايا. وكما أن الباحثين الأمريكيين في شؤون العالم العربي ومنهم المحافظون الجدد، قد كشفوا عن وجود تيارات خطيرة في مجتمعاتنا، فنحن أيضا بإمكاننا أن نفعل نفس الشيء فيما يخص مجتمعاتهم.

و نلاحظ من جانبنا بروز وتشكل مشهد سياسي جديد يفرض نفسه، يقوم على الأصولية المسيحية لليمين، والصهيونية الأمريكية النضالية ونزعة عسكرية جارفة. وهذه السياسة الوطنية توجه نحو الخارج متلفعة بأسطورة العلم الوطني والأسرة والكنيسة، في شكل سياسة خارجية عدوانية وأحادية الجانب. كما لا يفوتنا أن نلحظ إلى أي حد يوجه هذا الواقع الجديد التدخل في العراق والمناطق الأخرى، مبررا العنف ومكذبا كل مزاعم الإيثار. كما أننا نلاحظ أيضا إلى أي حد يصعب تغيير هذه السياسة الوطنية والخارجية في آن.

علاوة على ذلك، لا يمكننا إلا أن نشير إلى ما تعرفه الولايات المتحدة الأمريكية من تراجع متنام عن العلمانية في المجال السياسي وفي أجهزة الدولة. ونعاين شراسة الصراع الذي دار حول مصير«تيري شايفو» وكيف تم استحضار «الوصايا العشر» في المحاكم. نفس المنطق ساد فيما يخص التساؤل إلى أي حد يجب أن تمثل الدولة، كما ورد على لسان أحد قضاة «المحكمة العليا»، «كهنوت الآلهة». لقد انتشرت الأصولية المسيحية، بحيث أن الرئيس نفسه لم يتوان عن التدخل في نقاش حول نظرية التطور، مشككا في المبادئ الأساس التي يقوم عليها العلم. كما تناهى إلى سمعنا ما قرره أحد النواب الجمهوريين في الكونغرس بقوله إن «الحزب الجمهوري للينكولن أصبح حزبا ثيوقراطيا». وكغيرنا من سكان العالم، فوجئنا بالسهولة التي أصبح بها نظام يمثل النموذج في الديمقراطية يتغاضى عن التعذيب، ويمنح حاكمه سلطات غير محدودة تسمح له باعتقال أشخاص إلى أجل غير مسمى، دون متابعة قضائية أو محاكمة.

ويحز في أنفسنا أن نرى بلدا بمثل هذه القوة يعجز عن تنسيب مكانته في العالم، ليدرك أن كل الدول لا يمكنها، ولا تريد أن تكتفي بدور المقلد التابع، ويعجز أيضا عن الاعتراف بفشله وأخطائه. ونحن مشدوهون أمام عجز أمريكا عن استخلاص العبر من التاريخ، وأمام رغبتها في أن ترى الجهل براءة، والغطرسة قوة جبارة، وأن ترى لقاء الجهل والغطرسة على أنه سذاجة. ونحن ننتظر بفارغ الصبر أن يتم طرح هذه القضايا في نقاش وطني، ومن موقع الأصدقاء الذين يحترمون أصدقاءهم، سنشجع القرارات والحلول التي سنرى أنها تتكامل وقيم السلام و الازدهار والأمن العالمي، وتنسجم وتلك التقاليد الديمقراطية التي جعلتنا دائما نعجب بالولايات المتحدة الأمريكية.

لا يمكننا إلا أن نرفض توجهات المحافظين الجدد و الأصوليين. وهذا لا يمنعنا من الإقرار أنه من الصعوبة بمكان تصور طريق آخر في المستقبل القريب، لأن انعكاسات ما بعد العراق انعكاسات خطيرة ولا يمكن توقع طبيعتها.

إن السؤال الأساس الذي يفرض نفسه علينا يخص النوايا الأمريكية تجاه إيران. و بالنظر لما وقع في المستنقع العراقي، فإن كل ملاحظ عاقل لا يسعه إلا أن يعتبر أنه سيكون من الحماقة أن تقدم الولايات المتحدة الأمريكية على أي عمل عسكري جديد ضد إيران. إضافة إلى أن صعود زعامة شيعية مؤخرا في إيران لا يخدم الرغبة الأمريكية في توجيه ضربة عسكرية لإيران. فالحكام العراقيون الجدد سافروا إلى طهران وقدموا اعتذارهم باسم بلدهم عن

الحرب العراقية ـ الإيرانية، الحرب التي وقف خلالها بعضهم إلى جانب الإيرانيين. كما وضع الحكام العراقيون الجدد أسس تحالف عسكري جديد بين البلدين وأقسموا ألا يسمحوا أبدا بأن تنطلق أية هجمات من الأراضي العراقية ضد جارهم.

ومع ذلك، فإن الآلة البلاغية العدوانية ضد إيران ما تنفك تتصاعد وتيرة اشتغالها. وهي تستمد عناصرها من نفس حكاية «أسلحة الدمار الجماعية» التي مهدت لاجتياح العراق. بل إن نائب الرئيس ديك تشيني توعد بمهاجمة إيران بالأسلحة النووية في حالة أي حادث إرهابي جديد بالولايات المتحدة الأمريكية، حتى ولو لم تكن لإيران أي علاقة بذلك. وان قضايا مثل قضية حماس أو حزب الله يمكن في نظر المحافظين الجدد أن تنتظر، المهم الآن هو إيران هذه الدولة القوية المأهولة التي ازدادت قوة بعد القضاء على عدوها الأول. وهي تمارس الآن تأثيرا كبيرا على العراق، كما أنها في قلب عملية بروز دائرة دولية من الإشعاع الشيعي. يتعلق الأمر بقوة عسكرية رهيبة حققت درجة كافية من التطور العلمي والتقني يسمح لها بإنتاج أسلحة نووية. ويجدر بنا هنا أن نؤكد أنه لا وجود لدليل على أن إيران تسعى لذلك، بل إن أجهزة الاستخبارات الأمريكية نفسها تعترف أنه يلزم إيران تقريبا عشر سنين قبل أن تحصل على القنبلة.

قد تفكر الولايات المتحدة الأمريكية في تدمير إيران لمنعها من التحول إلى عقبة كأداء تعوق الهيمنة الأمريكية ـ الإسرائيلية في المنطقة. وستكون هذه العملية بالنسبة إلى «التيار المحافظ الجديد الحاكم» امتدادا لاستراتيجية «التدمير الخلاق» التي يعتمدها. ولكن، ضربة عسكرية من هذا القبيل حتى وان نفذها الإسرائيليون بموافقة من الأمريكيين، ستدخل المنطقة في دوامة لا تحمد عقباها من العنف وعدم الاستقرار.

وإذا وضعنا جانبا هذه القضية الملتبسة التي تطرح ألف سؤال و سؤال، فإننا نلاحظ أن باقي مناطق الشرق الأوسط تعيش حركية دائبة. فالانسحاب السوري من لبنان قد يبدو علامة ضعف، ولكنه أيضا قد يعني أن نظام دمشق يستجمع قواه؛ ويستحيل الجزم إن كان ذلك سيفضي إلى إصلاح ديمقراطي، أو إلى قمع تمرد شيعي أو كردي محتمل، أو التكتل في وجه التهديدات الأمريكية. ولبنان، هل سيغرق من جديد في الحرب الأهلية بعد أن تحرر من الاحتلال السوري، أم أنه سيقيم أسسا ديمقراطية قوية لا مكان فيها للتدخل الأجنبي، تتعايش ضمنها كل الطوائف الدينية من مارونيين وشيعة وغيرهم؟ وفي مصر حيث يتخفى الإخوان المسلمون وراء حركة «كفاية» أنى لنا أن نعرف إن كنا نعيش بداية أو نهاية الانفتاحات الديمقراطية؟ وفي نفس الوقت بالعربية السعودية، استفادة
مجموعة من الوهابيين المتشددين من الانتخابات البلدية المراقبة. وفي المقابل، نعرف أن المجتمع المدني عبر العالم العربي اكتسب ثقة كبرى في نفسه وأصبح من الصعب تدجينه. وفي مثل هذه الظروف الإقليمية الملتبسة، أنجزت بعض الدول العربية المعتدلة مثل المغرب والأردن خطوات محتشمة نحو الإصلاح.

توجد هناك إمكانية أخرى للإصلاح التقدمي، النابع من الداخل، القادر على تلبية حاجيات وتطلعات شعوبنا. ولكن على هذا الخيار الإصلاحي ألا يقف عند حدود الدمقرطة المحتشمة القائمة على انتخابات وإصلاحات دستورية محدودة. بل إنه يتطلب أن نضع حدا لما يسميه برنامج الأمم المتحدة في تقريره حول التنمية البشرية العربية (2004) ب«الثقب الأسود في الدولة العربية». ورد في هذه الوثيقة أن تركيز السلطة في يد الجهاز التنفيذي، أكان ملكيا، أو عسكريا، أو ديكتاتوريا، أو نابعا من انتخابات رئاسية يتقدم فيها مرشح وحيد، ينتج عنه «ما يشبه «الثقب الأسود في قلب الحياة السياسية»، «مختزلا ما يحيط بذلك الثقب إلى مجرد حيز ساكن حيث لا شيء يتحرك».

ولتجاوز هذه الوضعية، يجب إنجاز إصلاحات سياسية وحقوقية عميقة وعاجلة. يجب علينا، كما ورد في تقرير «برنامج الأمم المتحدة للتنمية»، أن نحترم الحريات الأساسية في الرأي والتعبير وتأسيس الجمعيات؛ كما يجب ضمان استقلال القضاء، والكف عن الاتكاء على الأحكام «الاستثنائية » ورفع «حالة الطوارئ هاته التي أصبحت دائمة حتى في غياب ما يبررها».

إننا بالفعل أمام وثيقة بالغة الأهمية، فإلى جانب التحليلات التاريخية والنظرية التي تقدمها لمفهوم الحرية في العالم العربي والإسلامي، فإنها تنتقد «كل ما من شأنه النيل من الكرامة البشرية، كالفقر والمرض والجهل والخوف». وبنبرة حريصة على عدم النيل من الثقافات العربية، لا تتورع عن التنديد ب«محيط القمع السائد»، داعية إلى إعادة تشكيل «البنيات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية»، مما سيمكن الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين من استغلال «أزمة الأنظمة الاستبدادية والمطلقة لصالحهم». وينيط التقرير مسؤولية خاصة ب«الطليعة الفكرية السياسية في المنطقة» التي ظلت لحد الآن «تتجاهل دورها كضمير وقائد للأمة». سيرى البعض أن وثيقة الأمم المتحدة قاسية في حكمها هذا، وأنها لا تأخذ بعين الاعتبار ما يقوم به الصحافيون والمعارضون السياسيون من أفعال شجاعة في مواجهة قمع لا يرحم. ولكننا مع ذلك لن ننكر أن على قادة المجتمع المدني أن يتحملوا مسؤولية «إيجاد موقع وسط لهم وللعالم العربي، دون الاستسلام لتأثير القوى العظمى، ولكن دون السقوط في يأس وعنف يمكن أن يجتذبا العديد من الشباب الغاضبين المحرومين من أي هامش للحركة سلمي وفعال».

هذه الأمور كلها نعرفها، بل إننا أصبحنا الآن نستشعر جسامة المسؤولية الملقاة على عاتقنا. وقد يبدو من قبيل المستحيل شق طريق بديل عبر حقل الموت الذي خلقه مفهوم «التدمير الخلاق»، ليتبناه خصمان مستعدان للذهاب إلى أقصى حد، كلاهما يعتقد أن الآخر هو التجسيد الحي «للشر»، لهذا وجب استئصاله عبر حرب لا تبقي ولا تذر ذهابا نحو نهاية للعالم تبرر كل شيء. وقد يبدو من باب العبث اقتراح طريق سياسي أمام هذه المأساة الرهيبة التي تستنفد كل هذا الاهتمام، وتستنزف كل هذه الأرواح. ومع ذلك، فتلك مسؤوليتنا. فأحيانا، يكون واجب الديمقراطيين، في وضعية تسود فيها الحقائق السلبية، أن يبقوا إمكان الإيجاب حيا.

سيعود السياسي. ومن مدينة إلى أخرى، ومن بلد لآخر، ومن منطقة إلى أخرى، علينا أن نرفع من عدد الفاعلين الذين يرفضون سيناريو يوم القيامة، ويفضلون الاضطلاع بدور بناة وجود حر وأفضل.

***أمير مغربي، ابن عم الملك محمد السادس، والثالث في وراثة العرش، وهذه محاضرة ألقيت في معهد الدراسات الدولية لدى جامعة كيبيك ـ مونتريال**